



منشور إرشادي بشأن الأشخاص ذوي المخاطر بحكم مناصبهم وعائلاتهم والمرتبطین بهم

في إطار حرص الهيئة على المتابعة المستمرة للجهات والمؤسسات المالية غير المصرفية خاصة فيما يتعلق بنظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي إطار اهتمام الهيئة بمخاطر العملاء المعرضين سياسياً من ذوي المخاطر بحكم مناصبهم وعائلاتهم والمرتبطین بهم.

ونظراً لاختلاف درجات المخاطر المرتبطة بالعملاء يتعين على الجهات والمؤسسات المالية إتباع سياسة داخلية لتحديد المخاطر وإدارتها وتصنيف العملاء إلى فئات حسب مستويات المخاطر (مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة)، وتحديثها بشكل منتظم. لذا يجدر تجميع ودراسة المعلومات الكافية عن عملائها حتى تتمكن من إجراء ذلك التصنيف، الذي بناء عليه يتم تحديد إجراءات العناية الواجبة المناسبة، بحيث تتبع الإجراءات المشددة مع فئة العملاء مرتفعة المخاطر. وتشمل هذه الإجراءات سياسة قبول العملاء والتعامل معهم وإجراءات التحقق من الهوية وما يتطلب الأمر من تحديث لاحق، ثم الرقابة المستمرة على العمليات.

وحيث أنه وفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي MENAFATF يعتبر الأشخاص الذين يتقلدون المناصب الوظيفية العامة من فئات العملاء ذوي المخاطر المرتفعة خاصة فيما يتعلق بغسل الأموال، حيث يمكن أن تجلب علاقات العمل معهم مخاطر مرتفعة للجهات والمؤسسات المالية نتيجة توليهم مناصب قد يتعرضون أو يتورطون أو يستغلون سلطاتهم ونفوذهم من خلالها في الكسب الشخصي لهم أو لعائلاتهم أو لشركائهم المقربين، كما قد يمكنهم أيضاً استخدام أفراد عائلاتهم أو شركائهم المقربين لإخفاء الأموال أو الأصول المتحصلة بشكل غير مشروع من استغلال مناصبهم الرسمية. بالإضافة إلى أنهم قد يستخدمون سلطاتهم ونفوذهم للدخول أو السيطرة على الكيانات القانونية لأغراض مماثلة. لذا برزت أهمية وجود الأنظمة والإجراءات التي تمكن الجهات والمؤسسات المالية غير المصرفية من التعرف على العملاء. وأن عدم اتخاذ إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء قد يترتب عليه تعرضها لمخاطر سمعة ومخاطر قانونية أو تشغيلية، وأن الأشخاص الذين يشغلون المناصب العامة يعتبرون من فئة العملاء ذوي المخاطر المرتفعة في مجال غسل الأموال.

وينبغي عند التعامل مع تلك النوعية من العملاء أن تقوم الجهات والمؤسسات المالية غير المصرفية بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الخاصة بتنفيذ العناية الواجبة المعتادة أن تقوم بما يلي:

- إيجاد أنظمة مناسبة لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل من الأشخاص ممثلي المخاطر.
- الحصول على موافقة الإدارة العليا لإنشاء علاقة العمل مع مثل هؤلاء العملاء.
- اتخاذ إجراءات معقولة لتحديد مصدر الثروة ومصدر الأموال
- القيام بمراقبة مشددة على علاقة العمل بصفة مستمرة.

وهناك متغيرات قد تؤثر على تحديد درجة المخاطر المرتبطة بالأشخاص من ذوي المناصب العامة وكذا عدة عوامل لارتفاع أو انخفاض درجة المخاطر المرتبطة بهؤلاء الأشخاص ومن أهمها ما يلي :

- جنسية الشخص السياسي ممثل المخاطر خاصة الذين ينتمون لدول ينتشر فيها الفساد أعلى من مخاطر التعامل مع الأشخاص الذين يحملون جنسيات دول أخرى.
- منصب الشخص وسلطته وصلاحياته كلما كان منصب الشخص أو نفوذه أو سلطته أكبر كلما كان ذلك عنصراً يزيد من درجة المخاطر المرتبطة به. فعلى الرغم من أن جميع الذين يشغلون مناصب عامة يتعرضون لإمكانية الفساد واستغلال





مناصبهم لدرجة ما فإن هؤلاء الذين يشغلون المناصب القيادية والهامة والمرموقة يجلبون عادة مخاطر أكبر لأنهم قد يتمتعون بسلطة عليا للتأثير على السياسات والعمليات أو استخدام أو تخصيص الموارد المملوكة للحكومة.

- حجم وتعقيد علاقات العمل وفيما يتعلق بعلاقات العمل التي يبرمها أو ينشئها الشخص ممثل المخاطر سواء مع المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، فإن كبر حجم علاقات العمل هذه وزيادة درجة تعقيدها يعدان مؤشر على ارتفاع درجة المخاطر المرتبطة بهذا الشخص.

- نوعية المنتجات أو الخدمات التي تقدم للشخص ممثل المخاطر لها أيضاً تأثير على درجة المخاطر المرتبطة بهذا الشخص، حيث أن هناك نوعية من الخدمات بطبيعتها مرتفعة المخاطر ويكون استخدامه لهذه الخدمات أو المنتجات عنصراً إضافياً يزيد من درجة المخاطر.

- الأطراف الخارجية التي يتعامل معها غالباً ما يلجأ ممثلو المخاطر إلى الاعتماد على الشركات والمصارف الخارجية أو الشركات الوهمية أو التي تقع في مناطق خاصة أو المصارف التي تقع في دول لا تطبق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل كاف. وكل هذه الأطراف الخارجية وغيرها تشير إلى مخاطر مرتفعة ترتبط بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- لا شك أن صعوبة تطبيق إجراءات العناية الواجبة المشددة يزيد بالنظر إلى علاقات العمل مع أعضاء عائلات هؤلاء الأشخاص أو شركائهم المقربين تنطوي على مخاطر تتعلق بالسمعة مثل تلك المخاطر التي يتضمنها التعامل مع هؤلاء الأشخاص بعينهم، فإن المؤسسات المالية تواجه صعوبات بالغة في تحديد أعضاء عائلات هؤلاء الأشخاص أو شركائهم المقربين. بالإضافة إلى وجود صعوبات ترتبط بحدوث تغيرات في حالة أو وضع العميل القائم بالفعل (الحالي) بأن يصبح شخصاً ممثلاً للمخاطر بعد الترقية أو الانتخابات أو الزواج. لذا قد يكون الإخفاق في إجراءات العناية الواجبة المشددة ناتجاً عن عدم معرفة المؤسسات المالية أو الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بأفراد عائلة الشخص ممثل للمخاطر أو أقربائه أو شركائه أو بما طرأ من تغييرات على حالته الوظيفية أو الاجتماعية أو إذا لم يقدم العميل معلومات هامة أو ذات قيمة أو قدم معلومات أو تفاصيل ناقصة أو مضللة أو خاطئة.

- من ثم فإن إدارة المخاطر والحد منها لا تعني المطالبة باتخاذ إجراءات العناية الواجبة المشددة مع الأشخاص السياسيين أو ذوي المناصب العامة ممثلي المخاطر ولا تعني أيضاً أن توقف إبرام أو إنشاء أو الدخول في علاقات عمل معهم، فهم ليسوا مجرمين أو إرهابيين أو غاسلي أموال أو تجار مخدرات.

ويمكن تقليل المخاطر المرتبطة بالأشخاص ممثلي المخاطر عن طريق ما يلي:

1. الحصول بصورة أكبر على بيانات عن هؤلاء الأشخاص وأفراد عائلاتهم وشركائهم، واتخاذ إجراءات مشددة للتعرف على هوياتهم، والقيام برقابة دقيقة ومناسبة لتعاملاتهم. وتتضمن الإجراءات المشددة للتعرف على هويتهم ما يلي - التعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي - التعرف على بلد إقامة العميل -مراجعة المصادر (مثل قوائم الأسماء المتاحة) للتأكد ما إذا كان العميل من الأشخاص ممثلي المخاطر أم لا - الحصول على معلومات بشكل مباشر من العميل بخصوص احتمالية أن يصبح شخصاً ممثلاً للمخاطر - التعرف على الهدف من الحساب وحجم وطبيعة النشاط المتوقعة للحساب - الحصول على معلومات تختص بالوظيفة ومصادر الدخل الأخرى - التعرف على مصادر الثروة والأموال - الحصول على معلومات عن أفراد العائلة المباشرين أو الشركاء الذين لهم صلاحيات إجراء عمليات من خلال الحساب.



٢. التزام الإدارة العليا التزاماً تاماً بتطبيق برنامج "اعرف عميلك"، وذلك من خلال وضع الإجراءات المناسبة والتأكد من فاعليتها.
٣. التحديد الواضح للمسئولية، حيث يقع على عاتق إدارات المراجعة الداخلية والالتزام مسؤوليات كبيرة في مجال تقييم الالتزام بسياسات وإجراءات التعرف على هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين والتحقق منها. ويمكن إتباع إجراءات رقابية معينة للتعرف على علاقات العمل التي تنشأ مع الأشخاص ممثلي المخاطر وإدارتها. وقد تختلف هذه الإجراءات حسب نوع الخدمة، وبشكل عام يمكن أن تشمل وجود إجراءات معقولة للتعرف عليهم وقبول التعامل معهم ضمن الإجراءات الخاصة بالعملاء الجدد. ويجب أن تكون الموافقة على الدخول في علاقات العمل مع هؤلاء الأشخاص من صلاحيات المستويات الإدارية العليا، بالنسبة للعملاء الحاليين يجب تطبيق إجراءات بذل العناية الواجبة المشددة على أي منهم بمجرد اكتشاف أنه أصبح شخصاً ممثلاً للمخاطر، وتطبيق إجراءات الرقابة المشددة على علاقات العمل والحسابات الخاصة بهم، ويجب أن تكون هذه العلاقات محل مراجعة بصفة دورية للتأكد من استمرار تطبيق إجراءات بذل العناية، وتقييم المخاطر، وتنفيذ الرقابة المناسبة.
٤. الحفاظ على التدريب المستمر للموظفين بحيث يتضمن التدريب تطبيق إجراءات التعرف على العميل والتدريب بصورة كافية على كيفية التعامل مع الأشخاص ممثلي المخاطر وما يرتبط بهم من إجراءات. ويجب أن يتم تعديل وقت ومحتوى البرنامج التدريبي حسب المستوى الوظيفي للمتدرب، وأن يشمل التدريب العاملين الجدد والقدامى في مختلف الإدارات، وأن يتم التركيز على أساليب التحقق من هوية العملاء بالنسبة للعاملين الذي يتعاملون بشكل مباشر مع العملاء.
٥. تحديد الفئات التي يمكن أن تشملهم أعضاء العائلة: حيث يمكن أن تشمل على سبيل المثال أعضاء العائلة المباشرين بما فيهم الزوجات والأزواج والأولاد والوالدين والأشقاء (الأخوة والأخوات)، وقد تمتد إلى الأقارب بالمصاهرة.
٦. تحديد الشركاء المقربون بما يشمل زملاء العمل المقربين والمعروفين بشكل كبير أو المستشارين الشخصيين خاصة المستشارين الماليين أو الأشخاص الذين يمثلون الشخص ممثل المخاطر في عمليات مالية مع مراعاة العنصر الأساسي في تعريفه وهو كونه شخصاً طبيعياً. وإذا قام هذا الشخص أو أحد من أفراد عائلته أو شركائه المقربين بإدارة شخصية اعتبارية أو الإشراف عليها أو ترأسها فيتعين إخضاع هذه الشخصية الاعتبارية لنفس إجراءات العناية الواجبة المشددة التي يخضعون لها.
٧. ضرورة مراعاة عدد من العوامل لتحديد ما إذا كان منصب الشخص يعتبر قيادياً أو هاماً أو مرموقاً من عدمه حتى يتم تصنيفه ممثل للمخاطر.
٨. لا يجب على الجهات والمؤسسات المالية غير المصرفية استبعاد الشخص من فئة الأشخاص ممثلي المخاطر بشكل تلقائي فور تركه لمنصبه. وقد يكون من الأنسب أن تعتمد عملية رفع اسم الشخص من فئة الأشخاص ممثلي المخاطر لمستوى مناسب من مراجعة وموافقة الإدارة العليا كما يجب توثيقها.
٩. الحصول على قوائم بأسماء الأشخاص ممثلي المخاطر (مثل الحصول عليها عن طريق بعض الشركات العالمية المتخصصة التي توفر مثل هذه القوائم من خلال قواعد بيانات تجارية إلكترونية ويتم تحديثها بصفة دورية). وعلى هذه الجهات والمؤسسات المالية غير المصرفية وضع إجراءات داخلية للتعامل مع تلك القوائم والاستفادة منها بطرق فعالة للتعرف على الشخص ممثل المخاطر مثل: تصميم قاعدة بيانات داخلية بأسماء الأشخاص ممثلي المخاطر وتحديثها - عرض أسماء العملاء على قاعدة البيانات للاستعلام عن حالة الشخص ممثل المخاطر.



أهم المعاملات التي قد تتم وتنفذ من قبل الأشخاص ممثلي المخاطر

١. أن يطلب الشخص ممثل المخاطر التكتّم على تنفيذ عملية ما كأن يطلب تسجيلها على اسم شخص أو مؤسسة أخرى.
٢. أن يقوم الشخص ممثل المخاطر بتنفيذ عدة عمليات من خلال أكثر من منطقة جغرافية بهدف إخفاء طبيعة الأموال، أو مصدرها، أو ملكيتها.
٣. تحويل الأموال بشكل متكرر و/أو بمبالغ كبيرة .
٤. قيام الشخص ممثل المخاطر بشكل متكرر بجعل رصيد حسابه أقل ما يمكن.

تحريراً في: ٢٠٢١/١٠/

رئيس الإدارة المركزية

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

٢١
١٨
(صلاح شحاتة)

